واليوم ، وبعد أن افسحت الظروف القديمة مكانها لظروف جديدة ، كان من المنطقي ان يحكم **التعايش السلمي** للعلاقة بين النظامين العالميين : الراسمالي والاشتراكي. وبعيدا عن الارقام والاحصاءات والتفاصيل ، نستطيع ان نلحظ جملة دوافع لدى الطرفين ، الامريكي والسوفياتي ، جعلت من دخولهما مرحلة التعايش السلمي ضرورة ملحة .

فعسكريا ، انهار الوهم الامريكي القائل بامكانية تدمير المعسكر الاشتراكي بضربة خاطفة ، كما فقدت الاحلاف العسكرية الاستعمارية مبررات وجودها ، بل وتجاوزها التاريخ بعد الاختراعات العسكرية الضخمة ، وتكدس أسلحة الدمار البعيدة المدى ، لدى كلا الطرفين معا . وبالتالي ابتعدت ، الى درجة تقترب من الانتفاء ، امكانية نشوب حرب عالمية ثالثة بين الدولتين الكبيرتين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

ومن الناحية السياسية ترمي الولايات المتحدة ، من وراء هذا التعايش ، الى الوقيعة بين الاتحاد السوفياتي وبين الصين ، والى ممارسة التخريب الايديولوجي داخل دول المعسكر الاشتراكي. وتنتسب هذه الاستراتيجية الى هنري كيسنجر، مستشار الرئيس الامريكي الحالي لشؤون الامن القومي .

أما الدوافع الاقتصادية التي ارغمت الولايات المتحدة على هذا التعايش ، فلعلها أتت من احساسها بخطر المنافسة الاقتصادية الاتية لها من اليابان ومن السوق الاوروبية المشتركة . والتي كان من نتائجها ضمور الاسواق التي كانت ترتع الولايات المتحدة فيها الى وقت قريب ، ضمورها لحساب اليابان والسوق الاوروبية المشتركة . فعلى سبيل المثال ، بلغ متوسط صادرات السوق الاوروبية المشتركة الى دول البحر الابيض المتوسط عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ ما قيمته ٦٠٣ مليار دولار سنويا ، في حين تراجعت صادرات الولايات المتحدة الى الدول نفسها الى ٥٠٩ مليار دولار كمتوسط للسنتين المذكورتين(١). هذا مع العلم بأن دول هذه المنطقة كانت على « رأس » أسواق الولايات المتحدة من حيث استيعابها للبضائع الامريكية . وقد كان لكل هذا أثره الكبير في التدهور الملموس لمركز الولايات المتحدة المالي ، وفي ارتفاع معدلات البطالة ، وفي انفجار ازمة المواد الخام في الولايات المتحدة . كل هذا دفع بالولايات المتحدة الى التفتيش الجنوني عن أسواق تعوض بها ما انتزع منها . ويبدو انها وجدت ضالتها في الاسواق السوفياتية والصينية الضخمة. وقد عززت ازمة الطاقة — التي برزت مؤخرا في الولايات المتحدة — هذا التوجه ، نظرا لغنى الاتحاد السوفياتي بمصادر هذه الطاقة .

وتجيء خطوة الولايات المتحدة هذه بعد أن اثبتت سياسة خنق الاتحاد السوفياتي عقمها، وبعد ان قامت معظم حليفات الولايات المتحدة بتوسيع معاملاتها التجارية مع المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي بشكل خاص .

وفي الجانب السوفياتي كانت هناك دوافع من نوع اخر، عسكرية وسياسية واقتصادية. فالاتحاد السوفياتي — انطلاقا من الماركسية اللينينية التي يعتنقها — يرى أن السياسة ان هي الا تعبير مكثف عن الاقتصاد ، وأن الحرب امتداد للسياسة بوسائل عنيفة . ومن ثم فالاتحاد السوفياتي يرى في انتصاره الاقتصادي انتصارا سياسيا وعسكريا محتما . ففي المباراة الاقتصادية بين النظامين — الاشتراكي والرأسمالي — سوف تكون الغلبة للنظام الاشتراكي القائم على الادارة المخططة للاقتصاد ، مما يجنبه الازمات والكوارث الاقتصادية التي ابتلى بها النظام الرأسمالي . وان كان هذا لا ينفي احتياج الاتحاد السوفياتي لبعض السلع والاجهزة العلمية الامريكية ، وعلى وجه الخصوص تلك المستخدمة في تعمير الصحاري ، من أجل تعمير سيبيريا المترامية الاطراف ، والتي لا تزال معظم مصادر المواد الاولية فيها بكرا بدون استثمار .

وفي **المجال السياسي** يرمي الاتحاد السوفياتي الى تعميق التباعد الاوروبي — الامريكي،